

اثر المعتقدات في نظام الإبلاغ المالي (أمريكا حالة دراسية)

الدكتور

عمر إقبال توفيق المشهداني *

**

فيصل زماط حسن السليم

المستخلص

ان الهدف الأساس من بحثنا يصب في بيان أثر المعتقدات الوطنية والتي تمثل انعكاسا للعوامل البيئية على نظام الإبلاغ المالي ممثلا بنوع ودرجة إيصال المعلومات لمستخدميها وما إلى ذلك من أهمية تمكين القائمين على مهنة المحاسبة في البلدان المختلفة من الحصول على تصور واضح حول حقيقة هذه الآثار، ومن ثم معرفة مدى ملائمة الإبلاغ المالي في بلد معين وخاصة البلدان المتطورة مثل الولايات المتحدة للتطبيق في بلد آخر، وقد توصل البحث إلى ان بعض معتقدات البيئة الأمريكية أثرت إيجابيا على الإبلاغ المالي، بينما كان أثر القليل منها بشكل سلبي، وعليه لا ينبغي على البلدان التي تحاول الاستفادة من تطبيقات الدول المتقدمة ان تنقاد بشكل أعمى في التطبيقات.

ABSTRACT

The basic objective of our research shows the national beliefs of financial reporting system which presents the Quality and the degree of giving information to its users. It is also presenting the importance of enabling those who are working in clear prospect on the reality of these effects and to know the extension at which the financial reporting is appropriate for a certain country, especially for developed country as U.S. applied in on other country.

The research concludes the fact that some of American environmental beliefs affect positively on financial reporting while few others has a negative effect. Therefore it is impossible for countries which try to apply the applications of developed country followed these applications blindly.

أولاً المقدمة ومنهجية البحث

تمثل البيئة المجال الذي يحدث فيه التفاعل، حيث تتضمن البيئة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتفاعل فيما بينها لتعطي في النهاية شكلا معيناً للبيئة .

ان العوامل البيئية لاي بلد هي مجموعة من الخصائص المميزة التي يصعب حصرها ولا يمكن ان تتطابق تماما مع تشكيلة الخصائص لاي بلد آخر، وان هذه الخصائص في تنوعها تتراوح

* مدرس /قسم المحاسبة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

** مدرس مساعد/قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

بين الصفات والقيم الشخصية الى العادات والتقاليد الاجتماعية ومن الممكن ان تتجاوز ذلك الى العوامل الطبيعية والمناخية (Arpan & Radebaugh , 1985 , p. 13) وتختلف البيئات الوطنية اختلافات متباينة فيما بينها، وهذا الاختلاف يمكن استخدامه لتفسير الاختلافات في نمط الوحدات الاقتصادية وقد قسم Richman & Farme الخصائص البيئية التي تؤثر على منظمات الأعمال الى اربعة مجموعات رئيسية هي الخصائص التعليمية والثقافية والاجتماعية والقانونية والسياسية واخيرا الاقتصادية وهذه الخصائص تمثل في الواقع قيوداً على قدرة المنظمة على العمل بفاعلية وكفاءة، فالعناصر المختلفة في كل بلد من البلدان يجعل من الممكن الى حد ما التنبؤ بالكيفية التي تعمل بها المنظمات في ظل ظروف معينة والبيئة دور أساسي ومؤثر على النظم المحاسبية، فالمحاسبة كانت على الدوام نتاجاً لبيئتها وفي الوقت نفسه قوة مؤثرة وفاعلة في تغييرها (Glautier & Underdown , 1982 , p.4) وهي توصف دائماً وفقاً لخصائص البيئة التي تعمل فيها. وتلعب البيئة بمتغيراتها وأبعادها ومؤثراتها دوراً مهماً في الإبلاغ المالي، حيث ان عملية إيصال المعلومات بالشكل الملائم تتأثر بالبيئة المحيطة وحيث ان البيئة مختلفة فإن الإبلاغ يكون مختلف هو الآخر.

أن الخصائص المميزة للبيئة الوطنية تؤدي الى اختلاف التطبيقات المحاسبية بين البلدان، فاختلاف التوليفة الثقافية بين البلدان تؤثر في نوعية المعلومات وطبيعة نظام الإبلاغ المالي، فالأنظمة القانونية ونوع مجهزي الأموال والنظام السياسي القائم تمثل امثلة على العوامل التي تؤثر في الإبلاغ المالي . فالمجتمع الذي يميل الى المقامرة يكون للمستثمر فيه اهمية كبيرة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فان الإبلاغ المالي فيهما يوجه نحو المستثمرين، بينما في دول اخرى والتي تمول فيها الشركات عن طريق المصارف مثل ألمانيا واليابان لايحتاج الإفصاح فيها الى توسعات، حيث يلاحظ ان الإبلاغ يكون فيها بسيط ولا يحتاج إلى درجة عالية من التعقيد.

وعليه فان توليفة القيم والمعتقدات في بلد معين والتي تمثل انعكاساً للعوامل البيئية، تتحكم في الأفكار والممارسات الوطنية السائدة ومنها الإبلاغ المالي. وانطلاقاً من ذلك فان البحث يعمل على فرضية مفادها ان البيئات المختلفة تولد توليفة معتقدات مختلفة وان هذه التوليفة تؤثر بشكل او بآخر على الممارسات الوطنية العديدة (ومنها) الإبلاغ المالي بحيث يصبح نوع ودرجة الإبلاغ مختلفة بين البلدان وكلا حسب طبيعة بيئته .

لذا سيتناول البحث في محوره الثاني اثر الاختلاف في البيانات الوطنية على الإبلاغ المالي وفي المحور الثالث سيتم دراسة حالة عملية من خلال تناول أثر القيم والمعتقدات على الإبلاغ المالي في U. S. وأخيرا أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث .

مشكلة البحث:

إن الإبلاغ المالي ينبغي ان ينسجم مع احتياجات كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية، وبعد ان أصبحت المعلومات المحاسبية وفي ظل تداخل الاقتصاديات الدولية مطلوبة من قبل مستخدمين مختلفين ومن بيانات مختلفة، ومن اجل معرفة مدى تحقيق الإبلاغ المالي للأهداف المتوخاة منه لكافة المهتمين به وفي مختلف البيانات، ينبغي تحديد مدى تأثير المعتقدات الوطنية والتي هي انعكاس للعوامل البيئية، مع التأكيد على معتقدات الولايات المتحدة.

هدف البحث:

بيان اثر المعتقدات الوطنية والتي تمثل انعكاسا للعوامل البيئية على نظام الإبلاغ المالي متمثلا بنوع ودرجة إيصال المعلومات لمستخدميها، وتم تناول الولايات المتحدة الأمريكية كحالة دراسية.

أهمية البحث:

ان أهمية البحث بشكل عام تبرز في ان تحديد اثر كل من العوامل المكونة للبيئة الوطنية على نوع ودرجة الإبلاغ المالي، يمكن القائمين على مهنة المحاسبة في البلدان المختلفة من الحصول على تصور واضح حول حقيقة هذه الآثار، ومن ثم معرفة مدى ملائمة الإبلاغ المالي في بلد معين للتطبيق في بلد آخر، وهل ان التباين الكبير بين البيانات المختلفة يتطلب بالضرورة نفس درجة التباين في الإبلاغ المالي، وقد تم اختيار أمريكا كحالة دراسية كونها البلد الأكثر تطورا في العالم من حيث الممارسات والتطبيقات المحاسبية وكذلك لكثرة المنظمات الأمريكية المهمة بمهنة المحاسبة، والذي أدى الى ان اغلب دول العالم استخدمت التطبيقات المحاسبية الصادرة في أمريكا او الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تساهم فيها أمريكا بشكل كبير، وبالتالي فان معرفة مدى أثر القيم الأمريكية على الإبلاغ المالي سوف يساعد القائمين على مهنة المحاسبة في الدول الأخرى على معرفة مدى ملائمة هذه التطبيقات لبيئتهم.

قائمة المختصرات

IASC	: International Accounting Standards Committee
GAAP	: Generally Accepted Accounting Principles
AICPA	: American Institute of Certified Public Accountants
SEC	: Securities and Exchange Commission
APB	: Accounting Principles Board
FASB	: Financial Accounting Standards Board
FAF	: Financial Accounting Federation
GATT	: General Agreement of Tarffes and Trade

ثانيا : الاختلافات في البيئات الوطنية وأثرها في الإبلاغ المالي

ان عالم اليوم ذو توليفات ومعتقدات مختلفة، وان هذه التوليفات هي انعكاس لبيئة كل بلد، وان الاختلاف فيما بينها يشير الى وجود تباين أيديولوجي بين الدول يأخذ شكل التناقض او التناظر العام، وان المفاهيم المحاسبية ماهي الا انعكاس او تجسيد للعوامل البيئية.

وتقدم المحاسبة وظيفة خدمية في المجتمع وبالتالي فأنها تستجيب للمتغيرات التي تحدث في البيئة (توليفة المعتقدات)، حيث تعتبر المحاسبة وكما هو الحال مع الممارسات التجارية الأخرى ملتصقة بالبيئة الى حد كبير، وأنها يجب ان تتكيف من حيث الشكل مع بيئة كل بلد وتعكس سماته الخاصة الفريدة والمميزة (Arpan & Radebaugh, 1985, p.13) والمحاسبة تكون وليدة توليفة معينة من المعتقدات او انعكاسا لها، وهي لا ترتبط بفرد معين دون غيره وانما هي من صنع المجتمع الذي اراد لها ان تظهر بما يرتأيه ويساير قواعده ونظمه الأخرى ويعكس حاجات ورغبات افراده ككل دون تمييز. والا تتعرض المحاسبة الى معارضة شديدة، وان الدلائل تشير الى وجود علاقة بين المحاسبة والمعتقدات السائدة في المجتمع، وفي هذا المجال يؤكد Balodouni الى ان اصل ومحتوى واسلوب تكوين المحاسبة يعتمد على قوى رئيسة هي المجتمع والثقافة والتكنولوجيا، وان التغيير المحاسبي يكون استجابة لمثل هذه القوى (Balodouni, 1982, p.56).

ان المنظمات المهنية في كل بلد تحاول أن تجد أنظمة القياس المحاسبية وبما يتفق مع احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وحيث أن لكل بلد توليفة معتقدات تختلف عن توليفة المعتقدات الخاصة ببيئة أخرى، لذا فإن التطبيقات المحاسبية لا تكون متشابهة بين البلدان. فكل بلد يحاول ان يظهر خواصه المنفردة والتي تميزه عن غيره من البلدان وتعكس الى حد ما عوامل مثل حجم السكان ودرجة التقدم الصناعي، وطبيعة النظام القانوني السائد، وهذا بدوره يؤدي الى اختلاف إجراءات الإبلاغ المالي .

ان المعايير المالية للإبلاغ المالي والتدقيق مطلوبة لأغراض إعداد التقارير المالية في العديد من البلدان، وقد كشفت إحدى الدراسات التي قامت بها لجنة مؤلفة من AICPA بوجود اختلاف في المعايير المحاسبية والتطبيقات الخاصة بإعداد التقارير المالية (Tweedie, 1983 , p.424)

ان الإبلاغ المالي يتضمن عملية إيصال من جانب واحد للمعلومات التي تصف الوضع المالي والأداء للشركة، ويمتد الاهتمام بالتقارير المالية هذه الأيام إلى أبعد من حملة الأسهم، حيث تم الاعتراف بامتلاك الدائنين الضرورة الشرعية للتحقق من صحة الحسابات هذا بالإضافة إلى الجهات الحكومية المهمة بالتقارير المالية .

أن نظام الإبلاغ المالي هو ذلك النظام المسؤول عن تنظيم المحاسبة ويعرف بأنه النشاطات التي تهدف إلى خدمة الاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين الخارجيين الذين يفتقرون إلى السلطة وكذلك الصلاحية لتقرير المعلومات المالية التي يريدونها من المنشأة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة (Lewis & Pendrill, 1985, p.2) ولا يشمل هذا كل الإبلاغ وإنما يمتد ليشمل الدوافع والاختلافات في هذه العملية، لذا يجب على المحاسبة ان تذهب الى دراسة الاطر الاجتماعية لكي تحصل على فهم مناسب لوظيفة الإبلاغ المالي . وهذا يتطلب دراسة المجتمع بكل عناصره ومكوناته لتكوين صورة عن نظام الإبلاغ المالي .

إن أهداف نظام الإبلاغ المالي تتحدد في ضوء السلوكيات الاجتماعية، السياسية والضغط المؤسساتية، وتتباين الأهداف الخاصة بنظام الإبلاغ المالي لكل دولة استنادا لحاجات المستخدمين والتي تعتمد على توليفة المعتقدات والتي تمثل انعكاسا للقيم والعناصر الثقافية والقانونية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية.

ان الإبلاغ المالي ودرجة تعقيده تختلف بين دولة وأخرى، حيث نلاحظ على سبيل المثال ان الإبلاغ المالي في ألمانيا يكون بسيط ولا يحتاج الى درجة عالية من التعقيد بسبب إن غالبية

الشركات مملوكة للبنوك وان هذه الجهات تحصل على المعلومات التي تحتاجها بسبب علاقة الدائن والمدين فيما بينهما وبين الشركات (Apran & Redebangh , 1985 , p.17) وقد يكون هذا هو الوضع السائد في معظم الدول الأوروبية بسبب قلة المساهمين الخارجيين، لذلك فان التقارير المالية قد تم اختصارها بشكل واسع واصبحت تقدم للحكومة بشكل رئيسي وللأغراض الضريبية والتخطيط الاقتصادي (Nobes, 1988, p.33) والعكس من ذلك ما يمكن ملاحظته في U.S وبقيّة الدول ذات اقتصاديات السوق، حيث ان الإبلاغ المالي وبسبب وجود عدد كبير من المساهمين يكون معقداً جداً وأكثر كثافة، وهذا يتطلب من الشركات إفصاحاً أكبر وتفصيلاً أكثر وبما يتفق مع احتياجات المستخدمين. ولقد كان لانفصال الملكية عن الإدارة وتطور الشركات المساهمة الأثر الكبير على تطور الإبلاغ المالي في هذه الدول.

وتوجد العديد من الطرق التي من خلالها يمكن للشركة ممارسة الإبلاغ المالي، والاساس في استخدام هذه الطرق هو نابع من توجه الشركات من خلال السوق، أو الدولة، أو المجتمع، فاذا تركت العملية بالكامل للسوق فان كل شركة ستختار القواعد التي تتأثر بالضغوطات الناجمة بشكل خاص في السوق المالية، وفي U.S وقبل إنشاء SEC كانت الشركات تنشر طوعاً المعلومات المحاسبية واخضعت نفسها للتدقيق، وفي الطرف الاخر يمكن ان تكون العملية بالكامل بيد الدولة، اما الحالة الثالثة وهي الحالة المثالية والتي تتمثل في بروز القواعد من خلال التضامن التلقائي للمجتمع (Parker, 1988 , p.63)

ثالثاً: المعتقدات وأثرها في نظام الإبلاغ المالي في الولايات المتحدة الأمريكية (US)

المعتقدات هي التصريف الجازم بشيء ما، والإيمان واليقين أسمى درجات الاعتقاد ويقومان على تصريح جازم لا يقبل الشك، وليس من الضرورة ان يكون الاعتقاد وليد حجج منطقية، حيث ترجع الكثير من معتقداتنا السائدة الى شيء من الثقة والتسليم بما قاله الآخرون من ماضين وحاضرين (العبدالله وسعد، 2000، ص 117-118). ويصفها (Scott, 1940, p.341) بأنها تكريس النفس من اجل شيء ما، وهي تذهب بقوتها ابعد من العدالة والقانون.

والمجتمع الأمريكي كباقي المجتمعات له مجموعة من العقائد ذات الخصوصية والمرتبطة بصيرورته التاريخية والجيوغرافية، وتميل هذه العقائد الى الثبات النسبي مع وجود قوى كثيرة ترغب بفرض عقائد جديدة او تغيير العقائد القديمة.

لقد أدت الولايات المتحدة دوراً رئيساً في دعمها للرأسمالية، فكانت خلال الفترة الممتدة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر سوق و أكبر دولة مصدرة في العالم، وهذا مكنها من بناء اقتصاد رأسمالي أصبح حجر الأساس في توجيهها على الصعيدين السياسي والاقتصادي ومنها المجال المحاسبي، حيث يقول دونالد راين في هذا المجال بأن U.S أصبحت أكبر تاجر دولي في التاريخ، لذا فاتها تحاول الهيمنة على العالم خلال القرن الحادي والعشرين. ولما كانت U.S أكبر دولة مصدرة، فإن لها مصلحة في الانتماء الاقتصادي العالمي لكونه يغذي نموها الاقتصادي. ولكي تحافظ على انظمتها ومؤسساتها الرأسمالية، فقد انفقت الأموال الكثيرة من أجل انتشار اقتصاديات رأسمالية في بلدان أخرى ووفقاً لهذه الجهود فإن U.S تروج الآن للنظام الاقتصادي الذي يتمشى ومصالحها من خلال انتماء مؤسسات اقتصادية على نطاق عالمي، مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، واتفاقية الغات (GATT) وغيرها من المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تسيطر عليها (سالم، 2000، ص 217). وانعكس هذا الأمر بنفس الدرجة مع المنظمات المتعلقة بالمحاسبة والتي أهمها لجنة معايير المحاسبة الدولية على اعتبار أن المحاسبة هي توأم الاقتصاد، ففي هذا الموضوع يشير McComb أن معظم المعايير الدولية قد مثلت محاولة لتوجيه مختلف الأقطار الأعضاء في (IASB) نحو تبني التطبيقات الجيدة في بعض الأقطار الأعضاء في اللجنة، لكن هذا لا ينفي إمكانية تحديد التأثير الأمريكي في المعايير الصادرة (McComb, 1979, p.4). حيث أن أمريكا من أهم الدول المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والموجه الأبرز لعملها. وفيما يتعلق بنشر أفكار ومعتقدات أمريكا يمكن أن نتلمس الأفكار التي يروجها المنظرين الأمريكيين حول أهمية تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية الأمريكية فهم يقولون بأن طرقهم الخاصة بهم هي أفضل من الطرق المطبقة في الدول الأخرى والمتلائمة فيما بينها ويجب أن تطبق من قبل الدول الأخرى. وفي مجال أهمية المبادئ الأمريكية وأهمية تطبيقها من قبل الدول الأخرى يقول Enthoren بأن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) في U.S كان لها الأثر الفعال في الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وبالتالي فإن هذه المبادئ مفيدة في عملية التنمية الاقتصادية، فهو يقدم لنا نظرية مفادها أن عملية الاستثمار والتراكم الرأسمالي كانت في نمو متواصل بسبب اتباع الوحدات الاقتصادية المختلفة في U.S للـ (GAAP) في إعداد التقارير الخارجية (الإبلاغ المالي)، وبما أن البلدان النامية تسعى لتحقيق نفس الهدف، لذلك يمكن لها أن تسلك نفس السلوك، ألا وهو استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (العباد، 1998، ص 140) أن الرأي الذي

قدمه Enthoren يبين بأن (GAAP) هي الأكثر دقة ومنطقية وبالتالي أدت الى التراكم الراسمالي والاستثمار، وما دامت قد حققت النجاح في امريكا فاتها ستحقق النجاح في الدول الاخرى .

1. معتقدات البيئة الأمريكية

هناك العديد من المعتقدات البيئية الأمريكية التي تحاول US نشرها في بلدان أخرى دون النظر الى مدى مواءمتها لتلك البيئات، لأجل فرض سيطرتها الاقتصادية عالميا، وكما أشرنا الى ذلك سابقا، ومن أهم المعتقدات السائدة في البيئة الأمريكية هي الفردية فكل شخص يسعى نحو مصلحته الشخصية ولا يهتمه مصلحة الآخرين . ويقول برهان غليون بأننا امام عالم يزداد فيه الفقر والتهميش لأكثرية سكان الأرض، ويزداد تركز الثروة بيد قلة قليلة من الدول أولا، وقلة قليلة من الأشخاص في تلك الدول ثانيا . فقد بين تقرير بريطاني عن النمو العالمي، ان ثروة ثلاثة اغنياء أمريكيين تعادل او تزيد عن ثروة 48 دولة من دول العالم الفقيرة، وأوضح التقرير أيضا بأن 48 شخصا امريكا تزيد ثروتهم عن ثروة الصين التي يصل عدد سكانها الى 1.4 مليار نسمة (احمد، 1996، ص 64) وربما تكون كلمات الأمريكي John Gage مدير شركة ميكرو سيتر مثال على سيادة النمط الغربي في المجتمع الأمريكي حيث يقول ان ما تسعى إليه هو الحصول على العقول الجيدة والتي تعمل بدون كلل او خلل وبأقل الاسعار . ويقول احد مدراء الشركات الأمريكية ان المسألة في المستقبل ستكون اما تآكل او توكّل (مارتين، شوفان، 1998، ص 24-25) .

وكمعتقد آخر من معتقدات البيئة الأمريكية هو أهمية المستثمر الفرد، فالمستثمر هو الأساس، وان الإبلاغ المالي موجه اساسا الى المساهمين، فيما ان المستثمرين يجهزون الشركة بالأموال لذلك يجب على الشركات توفير معلومات للأفراد عن كيفية التصرف بأموالهم . وهذا المدخل يعني ضمنا بأن ما هو مفيد من معلومات للأفراد هو مفيد للمجتمع، وفي هذا المجال يقول Husband بأن المغامر الفرد هو جوهر النشاط الاقتصادي، حيث ان المغامرين يستخدمون الشركات لتحقيق مصالحهم الخاصة، وانه بدون هؤلاء المساهمين لا يمكن للشركة ان تستمر في المجتمع الرأسمالي وبما ان النقطة الاساسية هي الافراد فرادا وليس الشركة اذن من الضروري ان ننظر للشركة على انها منظمة وكالة أي وكالة عن الافراد المغامرين (Husband , 1966 , p.113) وان هدفها الاساسي هو تقديم معلومات للمستثمرين وبالشكل الذي

يمكنهم من عقد الصفقات، ومن خلال هذا المعتقد نلاحظ بأن المستثمر يبقى هو الهدف الأساسي الذي تسعى الشركة لخدمته .

وإذا انتقلنا الى عقيدة تعظيم الربح، فالأفراد الذين يقدمون اموالهم للاستثمار هم باحثين عن الربح ويسعى كل شخص منهم الحصول على أقصى ربح ممكن . وقد بين Husband ذلك بالقول ان رغبة الأفراد في الربح هي القوة المحفزة والتي تشكل أساس تكوين الشركة واستمرارها في العمل وتوسيعها او انكماشها . والشركة الحرة ستبقى طالما ان الافراد يوظفون اموالهم بكفاءة وطالما كان هناك ربح او احتمال حدوث الربح، لذلك فان الربح او احتمال تحقيق الربح هو العامل الاساسي الذي يدفع الافراد للاستثمار ويمكن الشركة من الاستمرار والنمو . وبما ان الهدف الاساسي للمحاسبة هو قياس الربح، فان انجاز ذلك يؤثر كفاءة تنفيذ الاهداف من قبل الشركة، ويضع الاساس لتقدير الارباح المستقبلية (Husband , op. cit , p.112) .

ومن العقائد المهمة للمجتمع الأمريكي هو التحشيد أي ممارسة الضغط على الدولة او المؤسسات المهنية من قبل الشركات لغرض اصدار معايير او قوانين تتفق مع رغباتهم الخاصة، او منع اصدار معيار يتضارب مع اهدافهم الخاصة ويقول (Wattes & Zimmerman, 1978) (p.302 بأن تحشيد الادارة يتجه باتجاه المعايير المحاسبية التي تحقق الفائدة الشخصية، او قد يكون تحشيد الادارة ضد التدخل الحكومي الذي من الممكن ان يؤدي الى مصادرة الشركة او تفكيكها، ولكي تتمكن الادارة من مقاومة هذا التدخل من قبل الحكومة فانها تقوم بالتحشيد ضد الحكومة.

و قد يكون تحشيد الادارة في بعض الاحيان بالاتجاه الاخر أي محاولة اصدار قوانين تحقق رغباتها، فمثلا عندما لا يجيز القانون بعض الانشطة التجارية المرغوبة فيامكان الشركة التحشيد لاحداث تغييرات في ذلك القانون من خلال دعم المرشحين الذين يستطيعون تغييره .

اما ما يتعلق بالقانون العام، فان القاعدة القانونية العامة تسعى الى تقديم اجابة في الحالة الخاصة فضلا عن تشكيل قاعدة عامة للمستقبل، ومدخل القانون العام يمكن ان يؤثر على قانون الشركات، ويلاحظ بان قانون الشركات الأمريكي جاء بسيط وخالي من أي تفاصيل (Nobes , 1988 , p.30)، وهذا مثال آخر متعلق بالمعتقدات الأمريكية.

وكعقيدة اخرى من عقائد المجتمع الأمريكي هو ضعف موقف الدولة اتجاه المجتمع (الرعاية الأبوية) حيث نلاحظ ان الدولة قليلة التدخل في دنيا الأعمال الا في الحالات التي يمكن ان

تمس المصالح العامة بشكل كبير مثل تدخل الدولة في قطاع المنافع العامة من خلال وضع مجلس يراقب هذه المنافع وعدم تركها بيد الأفراد بشكل كبير، حيث ان نظرة الدولة للمجتمع تتجلى بشكل كبير من خلال مدى دعمها للأنشطة الاجتماعية وتحفيز الشركات على المشاركة في البرامج الاجتماعية والبرامج الخاصة بحماية البيئة، ولكن نلاحظ ولفترة قريبة عدم وجود أية معايير في أمريكا تدفع الشركات للانفصاح عن برامجها الاجتماعية، ومدى المساهمة التي تقدمها الشركة للمجتمع ومدى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، فالشركات تدعم البرامج الاجتماعية فقط إذا حققت رغباتها الخاصة .

ومن المعتقدات البارزة والتي تؤثر بشكل كبير على آلية السوق، وتحدد أهداف النشاط الاقتصادي هو الاقتصاد الجزئي حيث ان U.S تعمل في ظل اقتصاد آلية السوق، وفي ظل اقتصاد من هذا النوع وبالرغم من وجود سيطرة حكومية او توجيه مركزي، الا ان ادارة الاقتصاد بشكل تفصيلي تخضع لسيطرة الشركات الفردية وبالتالي فان الاتجاه هو تجزئة الاقتصاد الى خلايا (فردية) وهذا هو نمط التفكير في البلدان الغربية، والذي يتطلب قوانين اقتصادية واجتماعية تجعل المنشأة الفردية هي الموجهة للاقتصاد وهذا ينعكس على المحاسبة كنشاط خدمي في ان يجعلها تكيف ذاتها لنفس الاعتبارات الدقيقة التي تتجسد في بينها (Mueller , 1967 , p.40) .

2. أثر المعتقدات على الإبلاغ المالي

لقد تطور الإبلاغ المالي في U.S تطوراً مستمراً وبشكل مختلف عما هو موجود في U.K. ولم يتضمن قانون الشركات أية تعليمات محاسبية، وحتى الثلاثينيات كانت التقارير المالية للشركات بشكل عام غير منتظمة، الى ان صدر قانون الأوراق المالية عام 1933 وقانون تبادل الأوراق المالية 1934 حيث تم انشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بموجب القانون الثاني، وحددت وظيفتها بالاشراف بشكل واسع، بالإضافة الى ذلك فهناك (FASB) (مجلس معايير المحاسبة المالية) والذي يتولى عملية اصدار المعايير، وفيما يتعلق بالإبلاغ المالي في U.S فهو لا يمتلك أية متطلبات قانونية للمحاسبة، كما هو حال قانون الشركات الانكليزي . فأمريكا تتعامل مع الحاجة الى أنظمة محاسبية بطريقة مختلفة، فالـ (SEC) وظيفتها الأساسية التأكد من إن المستثمر يستلم معلومات ضرورية لأغراض اتخاذ القرارات، كما ان لها الحق في فرض تطبيقات محاسبية معينة (Nobes, 1998, p.127). والنقطة الاساسية الاخرى هي ان الشركات يجب ان تلتزم

بالمبادئ المحاسبية المقبولة عند اعداد التقارير المالية كشرط اساسي لاعطاء النظرة الحقيقية والمنصفة .

وبعد ان بينا بعض المعتقدات الخاصة بالبيئة الأمريكية وكذلك طبيعة الإبلاغ المالي في U.S سنحاول ربط تأثير المعتقدات على ممارسة الإبلاغ المالي .

أولاً : أهمية المستثمر الفرد

بخصوص أهمية المستثمر الفرد وتأثير ذلك على الإبلاغ المالي فانه يمكن القول بأن تغير الملكية اثر بشكل كبير على ممارسة الإبلاغ المالي، وفي هذا الصدد يقول Nobes بانه في الاقطار ذات الملكية الكبيرة والانتشار الواسع للشركات الخاصة التي يملكها حاملي الاسهم فان ذلك سيولد ضغطاً على الإفصاح والتدقيق وعلى المعلومات العادلة (Nobes, 1988, p.33) .

وبما ان المصدر الرئيسي للاموال هو الاسهم لذلك فان النظام المحاسبي سيأخذ التوجه العام للمستثمر سيكون الإفصاح أكثر كثافة، وسيتضمن معلومات هامة لحملة الاسهم مثل ربحية السهم، وفي U.S والتي يلعب فيها سوق المضاربة بالاوراق المالية دوراً مهماً فان هذه السوق سيجري تنظيمها بصورة رسمية وفقاً للنزعة العامة للمستثمر من خلال وجود معايير واجراءات أكثر تفصيلاً لصالح المستثمر كالتوجيهات الصادرة عن الـ SEC (Arpan & Radebaugh , 1985, p.13).

ومن الأمثلة التي تعكس أهمية المستثمر الفرد في U.S هو أن التقارير المالية للشركة يجب ان تحدد ربحية السهم وإفصاح أكثر كثافة، وتعتبر تحديد ربحية السهم من المؤشرات المالية المهمة، ولعل أهمية تحديد ربحية السهم ناجمة من اهتمام المستثمرين بتحديد ربحية المشاريع وعلاقة هذا المؤشر في قياس تلك الربحية في الماضي والحاضر والمستقبل والتنبؤ بالأداء المستقبلي للمشاريع، فمنذ عام 1969 أصدر APB الرأي رقم (15) والذي ألزم بموجب الشركات بالإفصاح عن ربحية السهم وبالتالي لم تصبح عملية القياس اختيارية وانما أصبحت الزامية (Kieso & Weygandt , 1983, p.25) .

وكتطبيق آخر يدعم أهمية المستثمر الفرد هو التأكيد حول الإفصاح عن السيولة والهدف الاساسي هو خدمة المستثمرين، لغرض توسيع الائتمان المخطط او شراء الأسهم، بدلا من ان

يكون للإغراض الحكومية، وكذلك فإن هذه المعلومات ستكون مفيدة لهم عند تحديد احكامهم المستقبلية (Bedford & Gautier , 1974 , p.23) .

ومثال اخر على اهمية المستثمر نجد بان معظم الولايات المستقلة، تمنح حاملي الاسهم الحق في تدقيق سجلات المؤسسات باوقات مختلفة، شرط ان يكون ذلك لغرض مرتبط بصورة معقولة بمصلحة المستثمر وليس بدافع مجهول او غرض معادي للمؤسسة (Ibid , p.29) .

ثانيا : تعظيم الربح

فيما يتعلق بتعظيم الربح على الإبلاغ المالي، فإن هدف الربح هو الهدف الاساسي والمستمر لممارسة العمل التجاري، وإن الهدف الرئيس لكل مشروع تجاري هو زيادة ثروته المالية لكي يتمكن بمرور الوقت من اعادة الحد الاعلى من النقد الى المالكين (McComb , 1979, p.8) .

وفيما يتعلق بالطرق والاجراءات المحاسبية التي تؤدي الى زيادة الارباح نجد بان هناك تطبيقين بارزين في U.S يدعمان عقيدة تعظيم الربح هما استخدام طريقة LIFO في تقييم المخزون لاغراض ضريبة الدخل، وتوزيع مقسوم الارباح بالقيمة السوقية العادلة لتوزيعات الاسهم الاضافية (Mueller, 1965, p.386) .

فيما يتعلق بتقييم المخزون نلاحظ بان استخدام هذه الطريقة يؤدي الى مقابلة الايرادات الجارية باحدث تكلفة للبضاعة المباعة وتفادي التضخم في الدخل السنوي الذي يمكن ان يحدث فيما اذا كانت طريقة FIFO هي المطبقة، لذلك فإن مقدار الدخل طبقا لطريقة LIFO يمثل الدخل الحقيقي للمنشأة والناتج عن النشاط الاقتصادي والذي يكون خاضعا للضريبة وهذا يمثل عدالة في تحميل العبء الضريبي على المنشأة، وعلى العكس من ذلك عندما تطبق المنشأة طريقة FIFO حيث تتحمل عبئا ضريبيا على دخل غير متحقق (Kieso & Weygandt , op.cit , p.275-276) . ان الميزة الاساسية لطريقة LIFO هي انها تقلل من الدخل السنوي وبالتالي تقلل من مبلغ الضريبة الذي تدفعه الشركة، ويحقق لها فائض نقدي من الممكن استثماره في نشاطها الاقتصادي مما يدر عليها دخلا اضافيا او توزيعه على المستثمرين كمقسوم ارباح .

اما فيما يتعلق بالتطبيق الثاني وهو توزيع الارباح بالقيمة السوقية لاسهمهم، فان الهدف الاساسي من ذلك هو حصول المستثمرين على اكبر قدر من الارباح، بالاضافة الى ان توزيع مقسوم الارباح العالي قد يؤدي الى زيادة القيمة السوقية لاسهم الشركة .

ثالثا : التحشيد (الضغط)

يعد التحشيد (الضغط) أحد المعتقدات المهمة للبيئة الأمريكية وله تأثير كبير في عمليات الإبلاغ المالي وذلك من خلال التأثير على عملية وضع المعايير، فعملية وضع المعايير تتعرض الى ضغوط عديدة من الجهات التي تسعى الى تعظيم منافعها الى أقصى حد ممكن فالادارة مثلا تقوم بالتحشيد من اجل تحقيق المصلحة الشخصية . ويقول كل من Watts & Zimmerman بان المعايير في U.S. نجمت عن تفاعل معقد بين عدة أطراف وهذه الأطراف تتفق الأموال من اجل التأثير على عملية وضع المعايير، ومن خلال النظرية الوضعية نتمكن من معرفة مصادر الضغط التي تلعب دورا في عملية وضع المعايير، والاثار التي تتركها في الاطراف المختلفة، واعادة توزيع الموارد ولماذا تنفق هذه الاطراف الكثير من الموارد من اجل التأثير على عملية وضع المعايير (Watts & Zimmerman , 1978 , p.299-300) .

ويقول Horngern ان عملية وضع المعايير هي نتاج تصرف سياسي اكثر من كونها عملية منطقية او نتائج تجريبية، لان المعايير تضع قيوداً على السلوك وعليه فاتها يجب ان تقبل من خلال تأثيرها على الاطراف المستفيدة، وقد تقبل المعايير طوعا او بالقوة او كلاهما (Horgern , 1974, p.291) .

وفيما يتعلق بالتحشيد وأثره على عملية وضع المعايير في US يمكن القول ان محاسبة النفط والغاز تعتبر دليلا واضحا في هذا المجال، حيث اصدر FASB عام 1977 المعيار رقم (19) والذي اوصى بموجبه باتباع طريقة الجهود الناجحة بدلا من طريقة الكلفة الكلية لقياس الكلفة المقدرة لاحتياطات النفط والغاز (Nobes , 1998 , p.129) . وقبل اصدار هذا المعيار كانت هناك طريقتين هما الجهود الناجحة والكلفة الكلية، حيث كانت الشركات الكبيرة تستخدم طريقة الجهود الناجحة، اما الشركات الصغيرة فتستخدم طريقة الكلفة الكلية حتى لا تؤثر ماديا على نتيجة النشاط في السنوات التي يتم فيها اتفاق مبالغ كبيرة على الاستكشاف والتي تكون نتائجها غير موضحة . وبسبب ان طريقة الجهود الناجحة لم تلائم الشركات الصغيرة قام اصحاب هذه الشركات بممارسة

ضغوط كبيرة على المشرعين (اعضاء مجلس الشيوخ)، وهيئة الطاقة، ووزارة العدل، وSEC، مما ترتب عليه ان تتراجع FASB عن التوصية وذلك عام 1979.

من خلال ذلك نلاحظ بانه وبسبب ان المعيار الذي اصدره FASB لم يوافق رغبات الشركات الصغيرة فان هذه الشركات مارست ضغطا على المجلس الى ان غير طريقته وفق الاسلوب الذي يحقق طموحات الشركات الصغيرة . والمثال الاخر على الضغط الذي يمكن ان تمارسه الشركات على عملية وضع المعايير هو ما يصفه Horngern بسيناريو الاوراق المالية، حيث يبين بانه يعرض دروس حول كيف يجب ان تتعامل هيئات وضع المعايير مع البيئة (Horngern , op.cit, p.294-296) . قلب المشكلة يتعلق بالاوراق المالية، حيث ان مكاسب وخسائر المحفظة الاستثمارية يجب ان يتم الاعتراف بها . وهناك عدة جهات نظر حول هذا الموضوع، حيث ان التطبيق السائد في حينها كان ينص على دخول (الأرباح والخسائر) المتحققة فقط في كشف الدخل .

ولقد قدم APB طريقتين لمعالجة هذه الحالة هما flow-through و Spreading وبعد ثلاثة سنوات من المناقشات المدروسة، اصبح APB جاهزا لاصدار مسودة الرأي . حيث كان المجلس يقترب من تفضيله لفرضيتين تتعلقان بكشف الدخل . وقد تم ارسال المسودة الى شركات التأمين وشركات أخرى لابداء الرأي.

شركات التأمين فضلت طريقة Flow – through ، اما SEC ففضل السير مع الشركات الصناعية في تفضيلها للطريقة الاخرى، اما APB فلم يكن يساند طريقة شركات التأمين، وقد عاود APB مناقشة الموضوع في اجتماع October من عام 1971، بسبب ان طريقة Flow through لم تكن بديلا مقبولا. وغير المجلس تفضيله باتجاه طريقة Spreading، أو منهج الكشفين وقد صوت المجلس بتفضيله طريقة منهج الكشفين على الرغم من قوة الأصوات التي أيدت طريقة Spreading .

ولكن هذا البديل لم يوفق أيضا فقد عارضت شركات الحريق هذه الطريقة، وعلى هذا الاساس لم يكن امام المجلس وبسبب معارضة احد القطاعات، الا ان يناقش بدائل جديدة وبما يتفق مع رغبات شركات الحريق، وهذه البدائل الجديدة هي بعض من صيغ طريقة الكشفين وتعديل التطبيق المالي الذي يتضمن ان جميع الشركات الصناعية عليها ان تظهر الاوراق المالية بالقيمة

السوقية في الميزانية و (أ.خ) غير المتحققة ضمن حقوق الملكية، و (أ.خ) المتحققة ضمن كشف الدخل . ولكن شركات الحريق قد عارضت وبشدة طريقة الكشفين .

لاحظ كيف ان بدائل مجدية قد غيرت استجابة الى احتمال قبولها، فخلال ثلاثة اشهر قد غير المجلس المقترحات الآتية:

1-September → flow through or spreading

2-October → spreading or two – statement

3-December → two statement or slight codification of statuesque

وفي النهاية لم يتمكن APB من التوصل الى حل، ولم تفعل SEC شيئا سوى رفض طريقة Flow- through .

هذين المثالين يبينان كيف يمكن ان تتأثر عملية وضع المعايير بالضغط الذي تمارسه الشركات المتضررة من المعيار.

ولقد لخص Wattes & Zimmerman التحشيد الذي يمكن ان تمارسه الادارة على عملية وضع المعايير بما يلي (Wattes & Zimmerman , op.cit , p. 307-309) .

ان المعيار المحاسبي يؤثر على الربح اما بالزيادة او بالنقصان وان كبر حجم الشركة او صغره يتأثر بذلك فقد اثبتت الدراسات مايلي :

1- اذا كان المعيار المحاسبي يؤدي الى زيادة الايراد المحاسبي وكانت الشركة صغيرة فانها تقبل المعيار .

2- اذا كان المعيار المحاسبي يؤدي الى زيادة في الايراد وحجم الشركة كبير فانها سترفض المعيار .

3- اذا كان المعيار المحاسبي يؤدي الى نقصان الايراد المحاسبي وكان حجم الشركة صغير فانها سترفض المعيار .

4- اذا كان المعيار المحاسبي يؤدي الى نقصان الايراد المحاسبي وكان حجم الشركة كبير فانها سوف تقبل المعيار .

رابعاً : القانون العام

ان الدول التي تطبق القانون العام يكون للمهنة التأثير الاكبر في عملية وضع المعايير، حيث يكون هناك قانون للشركات بالاضافة الى التنظيم المهني، والمهنة في U.S تسير ذاتيا بسبب انها مسيطر عليها بشكل كبير من قبل شركات المحاسبة الكبيرة، وان تدخل الدولة في عمليات وضع المعايير يكون قليل وفي حالات نادرة، فمثلا لم يتدخل الكونغرس في عمليات وضع المعايير الا مرة واحدة فقط في موضوع معالجة ديون الضريبة الاستثمارية، اما SEC فلم يتدخل الا في محاسبة النفط والغاز والتضخم.

والسبب الرئيسي لشيوع مدخل القانون العام هو ان المواطن الأمريكي يكره التدخل الحكومي ويغضه ويحاربه بأي شكل من الاشكال، وذلك انعكس على المحاسبة بصورة او باخرى . فالمجتمع الأمريكي يتفق مع المقولة الاساسية للنظرية الليبرالية الجديدة والتي تؤكد على ان ما يفرزه السوق صالح، اما تدخل الدولة فهو طالح (مارتين وشوفان، مصدر سابق، ص 34) .

وبسبب غياب التدخل القانوني نجد ان عملية وضع المعايير في U.S تسيطر عليها الشركات و، ولكن الاهمية الاكبر تكون للشركات الكبيرة و AICPA وذلك لان هذه الشركات تسيطر على AICPA، والمعهد له الصلاحية الكاملة لاختيار مجلس الامناء في مؤسسة المحاسبة المالية FAF، و FAF له الصلاحية الكاملة لتعيين اعضاء FASB، والـ FASB تقوم بوضع المعايير فضلا عن تحديد الاجراءات المستخدمة، و SEC تقرر رسميا المعايير المحاسبية الموضوعة من قبل FASB، وشركات المحاسبة الكبيرة، والشركات المساهمة مطلوب منها استخدام هذه المعايير (ججاوي، 2000، ص 81) .

من خلال ذلك نلاحظ بأن تدخل الجهات الحكومية في تنظيم المهنة تدخل قليل وعند الضرورة فقط، وكدليل على غياب الالتزام بالقانون نلاحظ في دراسة مقارنة لـ Pedford وجد بان نموذج (S-X)* يطبق فقط من قبل 1% من الشركات وان 99% من هذه الشركات لم يفرض عليها القانون اتباع (S-X) .

وبالرغم من سيادة القانون العام فأن هناك بعض التطبيقات التي يمكن ان تتدخل فيها الدولة بشكل كبير لتنظيم الاعمال وفرض بعض القوانين الواجبة التطبيق والتي تتطلب

* S-X هو نموذج إعداد الكشوفات المالية في الولايات المتحدة.

معالجات محاسبية معينة، مثل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة والذي يهدف أساسا الى منع الشركات الأجنبية من دفع الرشاوى الى مسؤولي الحكومات الأجنبية (Arpan & Radebaugh , op.cit. p.20) والتطبيق الآخر هو اجراءات محاسبة الكلفة والتي يجب على الشركات تطبيقها عند الدخول في مقاولات (تعهدات) مع الاقسام والوكالات الحكومية .

وبسبب تفضيل البيئة الأمريكية للقانون العام، نجد ان المنظور الأمريكي ينتقد وبشدة المدخل القانوني الذي يستند على عدة عيوب او نواقص منها ان المعايير والممارسات المحاسبية توضع من قبل المشرعين القانونيين ممن ليس لديهم من الخلفية والتدريب المحاسبي الا القليل، وبالتالي فانهم ليسوا على اطلاع كاف حول المضامين المحاسبية التي يتطلبها ممارسي التشريع المحاسبي، وهذا يؤدي الى موضوع أكثر اهمية وهو ان المشرعين قد يهتمون صلاحية وكفاية الممارسة المحاسبية أما من حيث النظرية المحاسبية أو من حيث الممارسة التجارية السليمة (Ibid , p.19) وهذه الاسباب تدفع U.S الى دعم القانون العام وبشكل كبير .

خامسا : دعم الدول للمجتمع (الرعاية الابوية)

ان رعاية الدولة للمجتمع تتمثل بمدى اهتمام الدولة بالبرامج الاجتماعية وتشجيع المؤسسات على الافصاح عن برامجها الاجتماعية وكافة المعلومات التي من الممكن ان تكون ذات فائدة للمجتمع .

فدعم الدولة لرغبات المجتمع من الممكن ان يؤدي الى وضع ممارسات محاسبية معينة، حيث نلاحظ على سبيل المثال بأن المحاسبة الاجتماعية في السويد وفرنسا تأخذ وضعها كنظام يومي، بينما في U.S لا يوجد هناك أي اجراءات فيما يتعلق بالمحاسبة الاجتماعية، فأحد الحقوق الاجتماعية هو ان المجتمع يطالب الشركات بافصاح شامل باعتباره حقاً اجتماعياً وباعتبار ان المصلحة العامة أكثر اهمية من السرية في العمل . ولكن مع ذلك فان الشركات ترغب في المحافظة على خصوصيتها وحماية اسرار عملاتها من اجل الحفاظ على موقعها التنافسي، لذلك لا تنصح عن كل المعلومات (Bedford & Gautier , op.cit , p.27) . لذا كان اهتمام الشركات في U.S بالنواحي الاجتماعية والافصاح عنها مرتبطا وبشكل اساسي بمقدار المنافع التي تحصل عليها من جراء الافصاح عن مثل هذه المعلومات. فمثلا الاهتمام بالنشاطات الثقافية والجامعات والمنظمات الخدمية يكون في حالة واحدة فقط عندما تكون هذه النفقات الاجتماعية تعود بالنفع على الشركة وتخدم الشركة في اشكال عديدة منها تخفيض الضرائب، تقليل تدخل الدولة سواء كان

سلبيا او ايجابيا، وزيادة المبيعات بسبب زيادة ثقة الجمهور بالشركة (Benston , 1983, p.15) ويرى Benston بانه على الرغم من ان مسؤولية الشركات اتجهت الى الموظفين والمستهلكين والمجتمع تكون مترابطة ولكنها غير منسجمة في العديد من الامور مع الشؤون الخاصة بالشركة، فاذا ما عمل مدراء الشركات بكل معنى الكلمة من اجل المساهمين فسيكون الاهتمام بالآخرين قليل.

ويرى Benston بانه من الضروري وضع المعايير المتعلقة بالنواحي الاجتماعية للشركات ومسؤولياتها اتجاه العاملين والمستهلكين، فيمكن ان تصبح الشركات مسؤولة من الناحية الاجتماعية اذا افصح عن مقدار الاضرار التي ستسببها للبيئة وللعاملين والمستهلكين، ولقد قدم الفرنسي Bilan احد اشكال التقارير المطلوب من الشركة اعدادها للعاملين والمساهمين تتضمن معلومات خاصة بالسنة المالية والسنتين السابقتين حول المنافع المتحققة، ومدى سلامة اوضاع التدريب وتنظيم العمل (Benston , op.cit., p.16-20). من خلال ما تقدم يمكن القول بان الشركات في U.S غير مهتمة بشكل كبير بالنواحي الاجتماعية، كما ان الدول هي الاخرى قد انصرفت عن الامور الداخلية الى الاهتمام بالشؤون الخارجية بشكل كبير .

وتسعى بعض الدول لاجل دعم النواحي الاجتماعية بالسماح ببعض السياسات المحاسبية مثل السماح بتراكم الاحتياطات الكبيرة بهدف القضاء على تذبذب الدخل من فترة الى اخرى كما هو الحال في السويد، مما يؤدي ذلك الى الاستقرار السياسي والاقتصادي، بينما نجد ان المستثمر الأمريكي لا يرغب باستقرار الدخل ويفضل دائما تشجيع الزيادة في الدخل وبشكل مستمر، حيث ان زيادة الثروة هي الهدف الاساسي الذي يلهث وراءه الافراد والشركات .

ان سبب عدم وجود معايير اجتماعية في US وعدم دعم الدولة للجوانب الاجتماعية بشكل كبير، ورغبة المجتمع بالتححرر من تدخل الدولة والعمل بعيدا عنها، وبسبب طبيعة الحياة الأمريكية كل تلك الاسباب جعلت رعاية الدولة للمجتمع في ادنى مستوياتها مقارنة بالدول الاخرى والتي تكون فيها البرامج الاجتماعية احد المتطلبات اليومية .

سادسا : الاقتصاد الجزئي (اقتصاد الخلايا)

ان اهداف المحاسبة في U.S تتفق وبشكل كبير مع الاقتصاد الجزئي (اقتصاد الخلايا)، وسياسة الاقتصاد الجزئي في U.S لها تأثير كبير على الإبلاغ المالي . فأحد البديهات الاساسية للاقتصاد الجزئي هو البقاء المستمر (الاستمرارية) أي الحياة غير المحدودة، وبالمقابل فان فرض

الاستمرارية يعتبر احد الفروض الاساسية لاعداد القوائم المالية، وهو يعني بأن الشركة سوف تستمر بممارسة نشاطها الطبيعي وانه ليس هناك نية في الوقت الحاضر لتصفية الشركة او تقليص نشاطها، وفرض الاستمرارية يعتبر المنشأة وحدة محاسبية مستمرة، وطالما انه ليس هناك دليل على عكس ذلك فان القوائم المالية ينبغي ان يتم اعدادها بافتراض ان المنشأة سوف تستمر في المستقبل في اداء نشاطها كالمعتاد (الشيرازي، 1990، ص262) .

وتعتمد الكثير من المبادئ المحاسبية على فرض الاستمرارية، ولعل اهم هذه المبادئ هو مبدأ الكلفة التاريخية والذي يستخدم كأساس لتقويم الاصول الثابتة في الميزانية العمومية، فطالما ان المنشأة ليست في حالة تصفية اضطرارية، بالتالي ليس هناك ما يوجب التخلص من الاصول وتحويل هذه الاصول الى نقدية (نفس المصدر، ص263) .

وكأساس للوجود المستمر يتطلب من الشركة المحافظة على رأس المال، أي عدم تآكل رأس المال، فالبقاء على قيد الحياة يكون مستحيل في ظل تآكل رأس المال سواء قبل الضريبة او مقسوم الارباح وبعدها. ان مسألة المحافظة على رأس المال والاستمرارية ترتبط بشكل اساسي بالفصل بين رأس المال والدخل كأساس لتقييم الرقابة على عمليات المنشأة (Muller , op.cit , p.41)، ولغرض المحافظة على رأس المال فقد ظهرت طرق قياس بديلة للكلفة التاريخية والتي يمكن تطبيقها في حالات ارتفاع الاسعار (التضخم) والتي عندها تصبح بيانات الكلفة التاريخية مضللة وبدون فائدة. وتعتبر U.S من الدول الرائدة في تطوير طرق قياس بديلة للتكلفة التاريخية حيث كانت الشركات في U.S تقوم باعداد قوائم مالية اضافية (ملحقة) على اساس بديلة للكلفة التاريخية .

ان سياسة الاقتصاد الجزئي مهيمنة بشكل كبير على الإبلاغ المالي في U.S ، فالتركيز يكون بشكل كبير على الشركات الخاصة باعتبارها الموجه الاساسي للاقتصاد وبالتالي توجه المحاسبة حاليا من خلال محاولة اعداد التقارير المالية وبما يظهر أهمية الشركة والمستثمر بالدرجة الاساسية .

الاستنتاجات

الاستنتاجات العامة:

- 1- ان الخصائص البيئية للبلدان لا تتطابق بشكل تام، وقد تصل في بعض الأحيان الى حد التناقض العام.
- 2- تتأثر النظم المحاسبية ومنها الإبلاغ المالي بالخصائص البيئية للبلدان، لكنها تؤثر فيها في نفس الوقت. وبما ان البيانات مختلفة، فان الإبلاغ هو الآخر مختلف.
- 3- تتحدد درجة ونوع الإبلاغ المالي في ضوء حاجات المستخدمين التي تعتمد بدورها على توليفة المعتقدات، لذلك يكون الإبلاغ بسيط في دول معينة ومعقد في دول أخرى تبعا لذلك.
- 4- يهدف الإبلاغ المالي بالأساس لخدمة المستخدمين الخارجيين الذين يفتقرون للسلطة.
- 5- ان سبب تطور الإبلاغ المالي هو انفصال الملكية عن الإدارة، وتطور الشركات المساهمة، وتتحدد درجة ونوع الإبلاغ المالي في ضوء توجه المؤسسات اما من خلال اعتمادها على قوى السوق، أو الدولة، أو المجتمع.

الاستنتاجات الخاصة:

- 1- تميل عقائد المجتمع الأمريكي الى الثبات النسبي رغم وجود قوى تعمل على تغييرها او فرض عقائد جديدة.
- 2- الولايات المتحدة لها مصلحة في نشر معتقداتها في العالم من خلال نشر الاقتصاديات الرأسمالية التي تساهم في تغذية اقتصادها، حيث يرى الأمريكيون أن تطبيقاتهم الخاصة بهم هي مفيدة لاغلب دول العالم، وفيما يتعلق بالمحاسبة فان المبادئ المقبولة عموما والمطبقة لديهم هي أكثر دقة ومنطقية للاستخدام في باقي دول العالم.
- 3- رغم وجود تأثير أمريكي في المعايير الدولية الصادرة في مختلف التطبيقات، الا انه في مجال المحاسبة مثلا نرى ان الأقطار الأعضاء في (IASB) تبنت التطبيقات الجيدة في بعض الأقطار الأخرى.

- 4- ان أهم معتقدات البيئة الأمريكية المؤثرة في الإبلاغ المالي هي كالاتي:

أ- عقيدة الفردية، أو أهمية المستثمر الفرد باعتباره المجهز للأموال، حيث ان الإبلاغ المالي يركز نحو مصلحة المستثمر دون الآخرين باعتبار ان ما مفيد له، مفيد بالضرورة للمجتمع، وجاء هذا التوجه نتيجة كثرة الشركات المساهمة في US والتي ولدت كثرة المساهمين الذين ولدوا ضغطا لاجل ان يكون الإفصاح والإجراءات المحاسبية موجهة بشكل خاص نحوهم، وهذا الوضع قد يكون مفيدا لنوع معين من الشركات في البلدان المختلفة لكنه ليس كذلك للأشواغ الأخرى كالشركات العامة.

ب- عقيدة تعظيم الربح، فالإبلاغ المالي يهتم بشكل أساس بالإفصاح عن الأرباح بما يؤدي الى تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وحصول المساهمين على مقسوم أرباح أعلى في مقابل استخدام طرق محاسبية تؤدي الى إظهار الأرباح الخاضعة للضريبة بشكل معقول.

ج- عقيدة التحشيد أو الضغط، تمارس الجهات المختلفة ضغوطا على الدولة وعلى المؤسسات المهنية من اجل إصدار معايير تتضمن درجة من الإبلاغ تحقق لهم اكبر قدر من المنافع، ولكن في بعض الأحيان تنشأ ضغوط متعارضة من عدة جهات متضررة من معيار معين، مما يؤدي الى صراعات بين تلك الجهات. وقد يصب ذلك بشكل او بآخر في مصلحة معايير معينة.

د- ان عملية وضع المعايير في US تسيطر عليها شركات المحاسبة الكبيرة، أي سيطرة القاتون العام، ولا نلاحظ أي تدخل للدولة في هذا الأمر الا في بعض الحالات التي تتطلب إصدار ممارسات محاسبية ينبغي التقيد في استخدامها من قبل جميع الجهات. ان هذه السيطرة مفيدة لاجل ان لا يتم وضع المعايير من قبل مشرعين قانونيين ليس لديهم الخلفية النظرية او التطبيقية للممارسات المحاسبية.

هـ- لم تهتم الدولة كثيرا في موضوع المعايير التي تفصح عن المنافع والأضرار الاجتماعية، كما هو حجم الاهتمام في دول أخرى مثل السويد وفرنسا، أي ان موقف الدولة تجاه المجتمع (الرعاية الأبوية) لم يأخذ اهتماما كبيرا، فالشركات في US لا تفصح عن البرامج الاجتماعية الا إذا كان هذا الإفصاح يحقق مصالح خاصة بالشركة.

و- اعتماد US على الاقتصاد الجزئي، حيث انه رغم سيطرة الحكومة، فإن الاقتصاد بشكل عام يخضع لسيطرة الشركات الفردية، أي ان الاتجاه العام هو تجزئة الاقتصاد الى خلايا (فردية)، وعليه فان إصدار المعايير يتم في ضوء جعل المنشآت الفردية هي الموجهة للاقتصاد.

وأخيرا يمكن القول باختصار ان الضغوط التي تولدها المعتقدات الأمريكية على درجة ونوع الإبلاغ المالي، لا يمكن الجزم بالقول بان جميعها صالحة للتطبيق محليا أو دوليا، ولا العكس من ذلك أيضا، فهناك معتقدات ساهمت في تطوير نوع ودرجة الإبلاغ المالي من خلال طرح الآراء من قبل مختلف شرائح الاقتصاد الأمريكي، للوصول بالإبلاغ الى حالة مناسبة للجميع، بينما هناك معتقدات أخرى أدت الى ان يكون الإبلاغ المالي موجه نحو شرائح محددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية كالمساهمين ومناسب لهم أكثر من باقي الشرائح المستفيدة من الإبلاغ، لذلك يتطلب الأمر عند محاولة بلد ما تطبيق ممارسات محاسبية لبلد آخر دراسة وتحليل معايير ذلك البلد ومدى فائدة تطبيق هذه المعايير عن سواها من البلدان الأخرى.

اذا باختصار شديد ان معتقدات البيئة الأمريكية أدت الى عوامل إيجابية وأخرى سلبية فيما يتعلق بمستوى الإبلاغ المالي، وعليه تستطيع البلدان إن أرادت الاستفادة من استخدام وسائل الإبلاغ المالي في الدول المتقدمة اقتصاديا وبالأخص أمريكا، عدم التقيد الأعمى بكل ما يصدر من البلدان المتطورة واختيار الجيد للتطبيق محليا وترك ما يمس بعقائد البلد بصورة كبيرة وبدون فائدة تذكر.

المصادر:

أ- المصادر العربية :

- 1- احمد، مهيب غالب، العرب والعولمة: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 2- الججاوي، طلال، الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتوافق المحاسبي الدولي وانعكاسه على البيئة العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2000.
- 3- سالم، بول، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، من كتاب العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 4- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1990.
- 5- العبد الله، رياض جاسم، ما يسمى بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والبلدان النامية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 24، نيسان، 1998.
- 6- العبد الله، رياض، وسعد، سلمى منصور، التعليم المحاسبي وترسيخ عقيدة (دقة الأرقام المحاسبية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 29، 2000.
- 7- هانسن، بيتر مارتين، وهارالد، شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس، مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة، 1998.

ب-المصادر الأجنبية

- 1-Arpan, Feffery & Radebaugh Lee H., "International Accounting and multinational enterprises", 2nd, John Wiley & Sons, 1985.
- 2-Balodouni, Vahe, "The Study of Accounting Theory", The International Journal of Accounting, Spring, 1977.
- 3-Bedford, Norton M. & Gautier, Jacquesp, "An International An Analytical comparison of the structure and content of Annual reports in the European Economic community, Switzerland and the U.S", The international Journal of Accounting, Vol.9, No.2, Spring, 1974.
- 4-Benston, George J., "An analysis of the role of accounting standards for enhancing corporate governance and social responsibility", In Accounting standards setting: An International perspective by Bronmwich, Michael & Hopwood, 1983 .
- 5-Horgren, Charles, "The Marketing of Accounting standards" In [institutional issues in public accounting], 3rd By Robert R., sterling, 1974.
- 6-Husband, George, R. "The Entity concept I Accounting" In: Reading In Accounting Theory, By : Paul Garner & Kenneth Bery. Houghton Mifflin Company Boston, 1966.
- 7-Kieso, Donald, E & Waygandt, "Intermediate Accounting", John Wiley Sons, 1983.
- 8-Lewis, Richard & Pendrill, David, "Advanced Financial Accounting", 2nd ed., Pitman, 1985.
- 9-McComb, D., "The international Harmonization of accounting A cultural dimension", The International Journal of Accounting, Vol. 14, No.2, Spring, 1979.
- 10-Mueller. G.G., "Ways and Hows of International accounting", The Accounting Review, April, 1965.
- 11-Mueller, G.G., "International Accounting", The Macmillan company, New York, 1967.

-
- 12-Nobes, C., "The causes of Financial Reporting Differences", In Issues international Accounting, By Nobes & Parker, Philips Allan Ltd., 1988.
 - 13-Nobes, C., "Financial Reporting in the United States", In: comparative International Accounting, By Nobes & Parker, Philips Allan Ltd., 1998.
 - 14-Parker R., "Regulating Financial Reporting in the U.K, U.S.A, Australia and Canada", In Issues in Multinational Accounting, Nobes & Parker, Philips Allan, 1988.
 - 15-Scott, D.R ."The Basis for Accounting Principles " The Accounting Review, No.4, Dec. ,1940
 - 16-Tweedie, D., "True and Fair rules", The Accounting Magazine, November, 1983.
 - 17-Wattes, Ross L. & Zimmerman, Jerold L., "Towards Positive Theory of the Determination of Accounting Standards", The Accounting Review, 1978.
-
-
-